

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٥٢

الخميس، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيسة	السيدة مورموكايتي	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد غونثاليس دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنز
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شفالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريد

جدول الأعمال

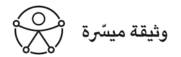
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/368)

1515462 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/368).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/368، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

وقبل أن أعطي الكلمة للسيدة أموس، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بما أنها ستكون إحاطتها الإعلامية الأخيرة إلى المجلس بصفتها وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، لأشكرها على خدماتها الاستثنائية. ويتمنى يود المجلس لها كل النجاح في مساعيها المقبلة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): نظراً لأن هذه هي آخر إحاطة إعلامية أقدمها إلى المجلس، فإن من المناسب من نواح عديدة أن تكون بشأن سورية، لأن هذه الأزمة تطلّبت الكثير من وقتي واهتمامي خلال فترة ولايتي بصفتي منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، ومن وقت واهتمام هذا المجلس، أكثر من أي أزمة أخرى في العالم. إن الأزمة السورية وآثارها هي التي أدت بي إلى الاعتقاد بأن المجلس والمجتمع الدولي على نطاق أوسع يحتاجان إلى بذل المزيد لحماية المدنيين وكفالة قدر أكبر من المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

إنه لمن دواعي فخريالعمل في الأمم المتحدة، لأن لدي إيماناً قوياً بقيم المنظمة والمبادئ التي يستند إليها الميثاق، وأشعر بأننا نحتاج إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى في عالم اليوم الذي لا يمكن التنبؤ به والذي يغصّ بالمشاكل. وبما أني شهدت ذلك الارتفاع الهائل في عدد الناس المتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم – الذين قدروا بنحو ٧٠ مليوناً في عام ٢٠١٠، عندما بدأتُ، و ١١٤ مليوناً اليوم – فمن الواضح أن هناك حاجة إلى إعادة التفكير في جهود الاستجابة الإنسانية – من يفعل ماذا، ومن الذي يدفع لقاء ذلك وزيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات، والتأهب للكوارث، والسلام وبناء الدولة.

وخلال الوقت الذي قضيته في هذا الدور، شهدت أسوأ ما يمكن أن يفعله الإنسان وكذلك أفضل ما فيه – أعداد لا تحصى من السوريين الذين، على الرغم من فداحة مصابهم، لم يتخلوا عن الأمل ورفضوا قبول الخطاب القائل بأن مشاكل البلد يمكن أن تُحلّ عن طريق العنف. ونجد ذلك في الصلات التي أقيمت بين الغرباء الذين يفعلون كل ما في وسعهم لمساعدة مواطنيهم من الرجال والنساء للبقاء على قيد الحياة. ويتجسّد ذلك في سخاء الأسر في سورية والبلدان المجاورة التي تقدّم المأوى والغذاء والكساء للمشردين دون أن تطلب شيئاً في المقابل.

وتجسّد في الموظفين والمتطوعين من الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات غير الحكومية والمنجدين الأوائل وموظفي المستشفيات والعيادات في جميع أنحاء البلد الذين لا يسمحون للمصلحة السياسية الضيقة أن تحجب التزامهم ببذل كل ما في وسعهم لصون رفاه السوريين العاديين. ويظهر ذلك في الآلاف من موظفي الأمم المتحدة في الميدان الذين يقومون بواجباتهم كل يوم، على الرغم من الضغوط السياسية الضئيلة، وفي بعض الحالات العنف والترهيب من أطراف التراع.

ولأكثر من أربعة أعوام، شهدنا سورية تنحدر إلى مستويات أعمق من اليأس، متجاوزة ما توقّعه حتى أكثر المراقبين تشاؤماً. إن الحالة في جميع أنحاء البلد خطيرة بكل المقاييس وتتدهور كل يوم. وفي الأسابيع الماضية، شهدنا المزيد والمزيد من الأعمال الشائنة، ورجالاً ونساء وأطفالاً أبرياء قتلوا أو شوهوا أو شرّدوا أو تعرّضوا لأعمال وحشية لا ينبغي لإنسان تحمّلها. وعلى سبيل المثال، في نهاية نيسان/أبريل، تعرّض سوق في دركوش بريف إدلب إلى قصف جوي قتل فيه ما بين ٤٠ و ٥٠ شخصاً وجرح أكثر من ١٠٠ مدني. وأصيب السوق ذاته مرة أخرى في الأسبوع الماضي، مع ورود تقارير تفيد بقتل ٢٠ شخصاً آخرين. وظهرت تقارير عن قتل المدنيين على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بعد استيلائه على تدمر في الأسبوع الماضي. هذا التجاهل الصارخ لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني – وهو التمييز بين المدنيين والمقاتلين – يجب أن يُدان بأقوى العبارات.

في شباط/فبراير من العام الماضي، اجتمع المجلس لاتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وكان واضحاً في ما طلبه من الأطراف – أن ينهوا العنف ويمتثلوا للقانون الدولي ويكفلوا الوفاء بالالتزامات القاضية بتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها. ولكن، على مدى الأشهر الـ ١٥ الماضية، قدم الأمين العام بانتظام تقارير عن استمرار عدم الامتثال لمطالب المجلس. وفي حين أن عمليات التسليم عبر الحدود التي مكّنها القراران ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) أتاحت للأمم المتحدة توسيع نطاق وصولها وتكملة الجهود الهائلة لشركائنا من المنظمات غير الحكومية، تجاهلت أطراف التراع عملياً جميع جوانب القرار.

ويتواصل الإبلاغ عن استخدام الكلور، وقتل وإصابة المدنيين وترويعهم. وتستمر الهجمات العشوائية دون أي اعتبار لحماية المدنيين، على الرغم من أن القانون الدولي الإنساني يحظرها. وما زالت المدارس والمستشفيات تتعرض للاعتداء. وقد سجلت منظمة ”الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان“ المزيد من الهجمات على المرافق الطبية في نيسان/أبريل أكثر مما كان في أي شهر منذ اعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). ويرزح تحت الحصار قرابة ٤٢٢ ٠٠٠ شخص – أي حوالي ضعف العدد الذي كان عندما اتخذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). ولو أنني أبلغت بذلك في بداية التراع، فأنا على يقين من أن أعضاء المجلس ما كانوا ليصدقوا أن ذلك ممكن؛ أما اليوم فإننا نعتبره أمراً مسلّماً به. ولم تتمكّن الأمم المتحدة ولا شركاؤنا من الوصول إلى أي من المواقع المحاصرة في نيسان/أبريل.

ويحاول الناس البقاء على قيد الحياة يوماً بيوم من دون ضروريات الحياة الأساسية، مثل المياه والكهرباء، ويستمرّ أطراف التراع في قطع الخدمات، موقعين بذلك العقاب الجماعي على مدن وقرى بأكملها. وتستمر القيود المفروضة على إيصال المعونة. وإدخال الحكومة لقواعد وأنظمة جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى التأخير وتحويل الانتباه، يمنعنا من إيصال المساعدة، بما في ذلك اللوازم الجراحية، إلى أشخاص في حاجة ماسة إليها. ومن بين ٤٨ طلباً للقوافل المشتركة بين الوكالات مقدمة منذ كانون الأول/ديسمبر، أنجزت ٥ منها وتمت الموافقة من قبل الحكومة السورية على ٩ من حيث المبدأ وهي في مراحل مختلفة من الأعمال التحضيرية، وهناك ١١ أخرى قد علقت بسبب انعدام الأمن. وتنتظر ١٩ أخرى الرد.

يجلب تقدّم داعش معه أبعاداً جديدة من الحرمان إلى سورية، مع القتل والتشويه العشوائيين والاغتصاب والتدمير. لقد جنّد الأطفال قسراً وجعل إيصال المساعدة الإنسانية أكثر فأكثر صعوبة في المناطق الخاضعة لسيطرته. وبالإضافة إلى تقييد عمليات إيصال الأغذية واللوازم الأخرى، مُنع العاملون في مجال تقديم المعونة من تحصين الأطفال في المناطق التي تحت سيطرته من البلد.

واليوم، أكثر من ١٢,٢ مليون شخص هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في سورية – أي بزيادة قدرها حوالي الثلث مقارنة مع ما كان عند اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). والعديد من الذين كانوا قادرين على رعاية أنفسهم باتوا الآن في حاجة إلى المساعدة. ويعمل أقل من نصف المستشفيات في البلد بشكل كامل. وهناك مليونا طفل في سورية لم يلتحقوا بالمدراس. والتكاليف البشرية والاجتماعية والاقتصادية لهذه المأساة عميقة الأثر. وقد يتطلّب الأمر أجيالاً حتى تتعافى سورية. وشُرّد ٥٤٠ ٠٠٠ شخص آخرين في هذا العام وحده، إضافة إلى ٧,٦ مليون شخص مشرد بالفعل. والتمس نحو أربعة ملايين شخص آخرين اللجوء في البلدان المجاورة، واضعين البلدان والمجتمعات المضيفة تحت ضغوط لا تطاق. وأشكر الأردن ولبنان وتركيا على جهودهم الكبيرة في هذا الصدد. يعني اليأس أن المزيد والمزيد من الأشخاص مستعدون للقيام بالرحلة المحفوفة بالمخاطر إلى أوروبا عن طريق البحر.

ويمكن لمجلس الأمن أن يظهر قيادته ويضطلع بمسؤوليته عن السلام والأمن الدوليين باتخاذ التدابير التالية:

أولاً، ينبغي أن يكفل حماية المدنيين. ثانياً، ينبغي أن يكفل أن أطراف النزاع تتقيد بالتزاماتها القانونية الدولية وقرارات مجلس الأمن لتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها في جميع أنحاء البلد، دون تمييز. ثالثاً، ينبغي وضع حد للحصار، الذي يعاقب الناس جماعياً.

رابعا، ينبغي له النظر في كل السبل الممكنة لضمان المساءلة، وبالتالي توجيه رسالة واضحة للمسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، فضلا عن ضحاياهم، مفادها أن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن ارتكاب هذه الأفعال في سورية أو في أي مكان آخر. خامسا، يجب أن يعزز الدعم المالي لجهود الاستجابة الإنسانية؛ وسادسا، ينبغي له احترام الطابع غير السياسي للمساعدات الإنسانية وإفساح المجال لعمال الإغاثة للقيام بعملهم بدون ضغوط سياسية.

إنني أدرك أنه لا توجد إجابات سهلة أو حلول سريعة. لكنني أعلم أيضا أنه لا يمكننا السماح للصعوبات بأن تمنعنا من القيام بمسؤوليتنا للتصرف بالنيابة عن الشعب السوري. ولا نستطيع ترك السوريين فريسة للمزيد من اليأس والقنوط. فلدى مجلس الأمن سلطة ومسؤولية كبيرتان. ومن أجل سورية وأجيالها المقبلة، يجب على المجلس تنحية خلافاته السياسية جانبا وأن يعمل معا لإيجاد حل لما تبدو أنها مشاكل مستعصية. لقد رأينا من خلال اتخاذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) ما الذي يمكن القيام به، عندما يتصرف المجلس بشكل جماعي ويتكلم بصوت واحد. ويحدوني أمل كبير في أن يحدث ذلك مرة أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أموس على إحاطتها الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة التي تتعلق بالوضع الإنساني في بلدي، سورية.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا داخل هذه القاعة وخارجها أنه لا يمكن إنهاء الأزمة الإنسانية في سورية من دون معالجة السبب الرئيسي لنشوء هذه الأزمة، ألا وهو بروز وانتشار ظاهرة الإرهاب المدعوم خارجيا بالإضافة إلى دعم الوصول إلى حل

سياسي عبر الحوار السوري السوري، وبقيادة سورية وبدون تدخل خارجي. هذا هو مضمون بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) ومضمون خطة النقاط الست لكوفي عنان ومضمون ما خلصنا إليه في حوارات جنيف ٢ وموسكو ١ وموسكو ٢. وهذا هو الطريق الجدي الوحيد لإنهاء ما يسمى بالأزمة في سورية وتحسين الوضع الإنساني بشكل ملموس وحقيقي ومستدام. فالمعاناة الإنسانية لا يمكن لها أن تنتهي تماما بمجرد تقديم بعض المساعدات الإنسانية في هذه المنطقة أو تلك على الرغم من إدراكنا التام لضرورة تقديم هذه المساعدات وأهمية دورها في تخفيف المعاناة في المناطق المتأثرة. وقد أثبتت تطورات الأحداث صحة طرحنا هذا. فعلى الرغم من اعتماد ست خطط استجابة إنسانية بالتنسيق مع الحكومة السورية، فإن كل هذه الإجراءات وقفت عاجزة عن إنهاء الأزمة الإنسانية، لا بل نشأت أزمات إنسانية جديدة في بعض المناطق الآمنة جراء اقتحامها من قبل المجموعات الإرهابية، كما حدث في تدمر وإدلب وجسر الشغور مؤخرا واليوم في مدينة أريحا في إدلب، وهو الأمر الذي تسبب في مقتل وتهجير عدد كبير من السوريين الأبرياء وحرمانهم من سبل العيش الكريم. وهذا ما يؤكد من جديد أن الأزمة الإنسانية، بما في ذلك أزمة النزوح الداخلي واللجوء إلى الخارج، لم تنشأ إلا في المناطق التي دخلت إليها التنظيمات الإرهابية المسلحة.

وبالتالي، لا بد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، خاصة القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) والقرار الذي يمنع التحريض على الإرهاب ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وذلك بالتنسيق والتعاون الكاملين مع الحكومة السورية، وبالتالي وضع حد لممارسات التحالف الإرهابي التركي القطري السعودي الداعم والممول والمسلح للمجموعات الإرهابية، وهو تحالف يحظى بغطاء سياسي وإعلامي من مشغليه ورعاته في الخارج.

ولكن تبقى المشكلة في غياب أي جدية لدى بعض الدول النافذة في محاربة الإرهاب، وعلى رأس هذا الإرهاب إرهاب تنظيم داعش وأخواته، وهذا ما تثبته الضغوط التي تمارسها بعض الدول لمنع تعزيز التنسيق العراقي السوري لمكافحة داعش. وهو الأمر الذي تكرس قبل ساعات هذا الصباح، عندما اعتمدت الجمعية العامة مشروع قرار حول إنقاذ الآثار العراقية انضم إليه بلدي كمتبن، لكن الدول الغربية هددت العراق بأنه إذا ذُكرت الآثار السورية في هذا المشروع، فإنه لن يمر وكأن الآثار العراقية مختلفة عن الآثار السورية وكأن تنظيم داعش في العراق غير داعش في سورية وكأن المستفيد من تدمير الحضارة والتراث في البلدين هما جهتان مختلفتان لا علاقة لإحداهما بالأخرى. وهذا ما يثبته أيضا استمرار هذا التنظيم، أي تنظيم داعش، في التمدد واستمرار حصوله على السلاح واستقدام إرهابيين جدد إلى صفوفه حيث ازداد أفراد تنظيم داعش من المقاتلين الأجانب بنسبة ٧٠ في المائة بعد صدور القرار ٢١٨٧ (٢٠١٤)، وذلك بشهادة تقرير فريق الرصد والدعم التحليل لمجلس الأمن حول ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهو التقرير الذي أكد فيه خبراؤكم في الفقرة ٣٣ منه (S/2015/358) أن طريق التنقل الرئيسي للإرهابيين الأجانب إلى سورية والعراق هو تركيا، وبدرجة أقل الأردن ولبنان.

دائما ما تؤكد الكثير من الدول الأعضاء في هذا المجلس وخارجه، إضافة إلى الأمين العام وكبار موظفي الأمانة العامة، على أنه ما من حل عسكري للأزمة في سورية بل حل سياسي فقط، ولكن من الواضح أن هذا الطرح لم يكن بالنسبة للبعض أكثر من شعار للاستهلاك السياسي والإعلامي. فكيف يستقيم الحديث عن الحل السياسي مع تصريحات وزير الخارجية التركي قبل يومين فقط بأن بلده قد اتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم دعم جوي للمجموعات الإرهابية في

سورية، وكيف يستوي الادعاء برفض الحل العسكري مع تقديم بعض الدول الدعم للإرهابيين وافتتاح معسكرات تدريب لهم في تركيا والسعودية وقطر والأردن، وذلك تحت مسمى دعم المعارضة السورية المسلحة المعتدلة؟ ولكن السؤال الكبير الموجه لهذه الدول هنا ولممثليها الحاضرين: أين هي هذه المعارضة المسلحة المعتدلة على خريطة الجغرافيا السياسية؟ هل هي في تدمر أم في إدلب أم جسر الشغور أم دير الزور أم في القلمون على حدودنا مع لبنان؟ وما مصير الأسلحة والأموال التي تقدم لهذه المعارضة المسلحة المعتدلة؟

لم يعد من الممكن بعد اليوم الاستمرار في مسلسل التضليل والتزوير ولم يعد من الممكن التستر خلف شعار المعارضة المسلحة المعتدلة لتبرير دعم الإرهاب. لا يمكن لشيشاني أو أسترالي أو أمريكي أو ألماني أو بريطاني أو فرنسي أو ليبي أو تونسي أو مغربي أن يكون معارضة سورية مسلحة معتدلة بكل بساطة. لقد أمست الأمور جلية للعيان.

فليس ثمة إرهاب حلال وإرهاب حرام، وليس هناك إرهاب معتدل وإرهاب متطرف. لدينا على الأرض تنظيمات إرهابية موصوفة تقوم بأبشع الجرائم وبدعم أو تغاض من بعض الدول النافذة، داخل هذا المجلس وخارجه.

هناك تنظيم داعش وتنظيم جبهة النصرة، إضافة إلى تنظيمات إرهابية أخرى متحالفة مع هذين التنظيمين، وتتعاون معهما، وتمارس ممارستهما.

أليس تنظيم داعش من اقتحم مدينة تدمر؟ أليس تنظيم جبهة النصرة من اقتحم مدينة أدلب ومدينة جسر الشغور مؤخرا ومدينة أريحا اليوم، لكن تحت مسمى جيش الفتح، وقبل أن يكون اسمه جيش الفتح، كان اسمه الجبهة الشامية، وقبلها جبهة سوريا وثوار سوريا وحركة حزم وإلى آخره من هذا المسلسل الهوليوودي الممجوج الذي أضحى معروفا لدى الرأي العام.

ألم تستضيف قناة الجزيرة القطرية على شاشتها يوم أمس زعيم جبهة النصرة الإرهابية، الجولاني، ليبشر بإقامة ما يسمى بحكم الشريعة في سوريا، ولتبشرنا قطر بدورها، من خلال هذه المقابلة بأن جبهة النصرة الإرهابية هي إرهاب معتدل يمكن تبييضه كما تبيض عصابات المافيا الأموال القذرة.

وبعد ذلك، هناك من ما زال يتحدث عن معارضة مسلحة معتدلة، سنرى غدا البعض يقول بأنه يجب على مجلس الأمن أن يرفع اسم جبهة النصرة من قوائم الكيانات الإرهابية. وأنا أراهنكم جميعا على أن هذا سيحدث قريبا.

من جديد تضمن تقرير الأمين العام الأخير (S/2015/368) حول تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) العديد من الفجوات والمغالطات الخطيرة. وقد قمنا اليوم بتوجيه رسالتين متطابقتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام بهذا الخصوص.

ولكنني سأكتفي الآن بالإشارة فقط إلى أن التقرير قد اعتمد في كل الاتهامات التي يوجهها للحكومة السورية على مصادر غير معلومة، حيث استخدم التقرير كلمة (Reportedly) ١٥ مرة لتوجيه اتهامات إلى الحكومة السورية، وذلك دون أي تبيان لمصدر هذه التقارير أو مدى مصداقيتها.

ولكن الأخطر هنا أن التقرير قد ذهب أبعد من ذلك، عندما وجه اتهامات للحكومة السورية، مثل استخدام، ما يسمى بالبراميل المتفجرة، دون أن يستخدم حتى كلمة (Reportedly) وكأن هذا الأمر حقيقة واقعة، تماما كما كان قد حدث بشأن جرائم استخدام الإرهابيين، بتسهيل تركي، للمواد الكيماوية في خان العسل وغيرها وكذلك استخدامهم لغاز الكلور في مناطق أخرى وغاز السارين في مناطق أخرى.

كيف يمكن لتقرير صادر عن الأمين العام أن يوجه اتهامات لحكومة دولة عضو في الأمم المتحدة دون أي إسناد ذي مصداقية،

ودون أن يقرأ أو يستند إلى تقارير ورسائل وبراهين وشهادات مقدمة من الحكومة السورية على امتداد أربع سنوات.

هذه سوابق خطيرة ستقوض ما تبقى من مصداقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في تعاملها مع الملف الإنساني في سوريا إذا لم يتم العمل على تلافيها بالجدية والسرعة اللازمتين.

ومن المهم الإشارة هنا أيضا إلى أن التقرير لم يأت على ذكر سماح الحكومة التركية بمرور آلاف الشاحنات بشكل غير مشروع إلى الأراضي السورية عبر معابر تسلكها قوافل الأمم المتحدة لإدخال المساعدات الإنسانية، وتقوم بواسطتها بنقل عناصر إرهابية وأسلحة ومواد خطرة إلى المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا، مما يعرض قوافل الأمم المتحدة نفسها للخطر، وذلك بالضبط ما كنا قد حذرنا منه السيدة آموس عندما طلبت من مجلس الأمن اعتماد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

إضافة إلى ما سبق، تبقى الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري سببا إضافيا في معاناته الإنسانية، وبالتالي لا بد من وقف هذه الإجراءات الظالمة وغير الشرعية.

كما أنه لا بد من معالجة ضعف تمويل الأنشطة الإنسانية في سوريا، حيث لم يبلغ مستوى التمويل المتاح لخطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ ما نسبته ١٧ في المائة فقط، وهذا الرقم إنما يثبت من جديد أن بعض الدول، وعلى رأسها السعودية وقطر وتركيا، وبعض الدول الغربية، لا تريد سوى استخدام المعاناة الإنسانية السورية كسلعة للإتجار والابتزاز السياسي وتنفيذ أجنداتها التدخلية.

ختاما، لقد تابعت الحكومة السورية تعاونها مع الأمم المتحدة لتسهيل وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين، حيث وافقت بتاريخ ٩ نيسان/أبريل على أغلب الطلبات المقدمة من قبل الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى لإيصال المساعدات إلى المناطق الساخنة.

وحتى تاريخ ٢٧ من هذا الشهر، أي قبل يوم واحد فقط، وبالرغم من موافقة الحكومة السورية على تحريك الأمم المتحدة لقوافل مشتركة بين الوكالات لإيصال مساعدات إنسانية إلى مناطق صعبة الوصول أو ساخنة، فقد سير مكتب منسق الشؤون الإنسانية ٣٠ في المائة فقط من إجمالي الموافقات التي قدمتها الحكومة السورية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السورية تقوم أيضا حاليا بدراسة طلبات تسيير قوافل مشتركة أخرى.

أنا استمعت إلى عبارة وردت على لسان السيدة وكيلة الأمين العام، آمل أن الترجمة لم تكن دقيقة، قالت فيها، أو توجهت بها إليكم قائلة، بالأصالة عن الشعب السوري، هكذا قال المترجم. أنا باسم حكومة بلدي، أرفض أن تقدم السيدة وكيلة الأمين العام نفسها إلى مجلس الأمن بأنها تتحدث بالأصالة عن الشعب السوري. هي ممثلة لدى الأمانة العامة، ولدى هذه المنظمة الدولية، وهذا خروج عن ولايتها، وتجاوز لمهام موظفي الأمانة العامة. وهي ليست سورية وليس لها أي منصب في سوريا يخولها أن تتحدث بالأصالة عن الشعب السوري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.